تقنيات البحث العلمي

البحث في مجال العلوم القانونية يختلف عن البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى ويختلف كذلك عن كيفية البحث في مجال العلوم الدقيقة.

- فعملية البحث في مجال القانون لا ترتبط فقط بالأحداث التي وقعت في الماضي(الأنظمة القانونية القديمة)
- أو التي تحدث في الحاضر(الأنظمة المعاصرة)
- أو التي يمكن التنبؤ بحدوثها في المستقبل (التنبؤ بمستقبل الأنظمة من خلال تقييم ونقد الأنظمة الحالية).
-
-
- فاذا كان المألوف أن يقوم الباحث بجمع المادة العمية من المراجع والمصادر ويقوم بقراءتها بشكل معمق ثم يقيمها ثم ينقدها ثم يدونها في بحثه مع المحافظة علي مقتضيات الأمانة العلمية برده للمعلومات لأصحابها
- **فان تعقيد الظاهرة القانونية وارتباطها:**

من جهة أولي :

- ليس فقط بواقع المجتمع بل كذلك بنصوص قانونية معقدة قد تتراوح ما بين نصوص دولية (اتفاقيات ومعاهدات دولية)
- ونصوص وطنية (نصوص ذات قيمة دستورية/تشريعية/تنظيمية)

مما يوجب بالضرورة تمكن القانوني من تحليلها بشكل علمي للإجابة عن كل الاشكاليات المرتبطة بالموضوع الذي تنظمه.

وكذلك ارتباطها من جهة ثانية:

- بالحلول التي يتوصل إليها القضاء في سبيل فض النزاعات والخلافات المعروضة عليه ، هذه الحلول هي التي تنقل القاعدة القانونية من عالم التجريد للعالم المحسوس والملموس
- وقد يبدو للوهلة الأولي أن مهمة القاضي تقتصر علي تطبيق الحلول الموجودة في التشريع وذلك بعد تفسيره لهذه القواعد للوقوف علي حقيقتها من أجل تطبيقها تطبيقا صحيح (الدور التفسيري للقضاء)
- فاذا لم يجد يبحث في المصادر الرسمية الاحتياطية الأخرى عن حل للمسائل المعروضة عليه ، لكن في حالة وجود فراغ قانوني يجب علي القاضي أن يجتهد ويبحث عن حل لأنه ملزم بالنظر فيما طلب منه ولا يمكنه الامتناع عن الحكم بحجة السكوت أو الحياد أو بحجة عدم وجود حل للنزاع فبذلك يكون

مرتكبا لجريمة نكران العدالة ومعناه أن القضاء في مثل هذه الاحوال يصبح له دور مساعد في خلق قواعد جديدة غير منصوص عليها في القانون (دور القضاء في خلق ووضع القواعد القانونية)

لهذه الاسباب فان المسائل القانونية التي تطرح عادة على القانونيين تستوجب من أجل الاحاطة بها

من جهة أولي:

تمكن القانوني من الإلمام بمراحل إعداد بحث أكاديمي (اختيار الموضوع/جمع المادة العلمية وتدوينها/القراءات المختلفة/كتابة البحث بأسلوب علمي /مقدمة/موضوع/خاتمة /تهميش البحث وفقا للضوابط المتعارف عليها/كتابة قائمة المراجع)

من جهة أخرى:

تمكن الباحث من تحليل النصوص القانونية المرتبطة بموضوع البحث و تمكنه من التعليق علي الاحكام القضائية ذات الصلة بموضوع البحث وتمكنه كذلك اعطاء استشارة قانونية حول هذا الموضوع بطريق علمية

فالبحث العلمي يجب أن يجمع ما بين المنهجية النظرية والتطبيقية لأن المعلومات النظرية غير كافية لوحدها لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب فوجب عندئذ تزويده بأعمال تطبيقية وتمارين عملية واقعية

فالبحث (دراسة ميدانية كانت أم نظرية) في مجال القانون على وجه الخصوص عملية تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات والإلمام بخطوات وقواعد منهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في انجاز البحث العلمي، هذه التقنيات هي تلك الأدوات التي تساعد كل باحث في القانون للإجابة عن جميع الإشكاليات التي تواجهه.

فيختلف إذن مضمون هذه المنهجية بحسب الأحوال بحسب نوع المادة العلمية ما لو كانت نص قانوني أو قرارا قضائيا أو مسألة عملية ، فالتعليق علي نص قانوني وتحليله وتفسيره عملية تختلف عن عملية التعليق علي قرار قضائي وتختلف عن كيفية حل مسألة عملية أو استشارة قانونية، هذا ما سنتناوله وفقا لما يلي :

I. **تقنيات تحليل نصوص القانونية**
II. **تقنيات التعليق علي القرارات والأحكام القضائية**
III. **تقنيات تقديم الاستشارات القانونية**

المحور الأول: تقنيات تحليل نص قانوني

- ظهرت عملية التعليق على النصوص القانونية في العصور الكلاسيكية القديمة، فهي لم تكن وليدة اليوم، إذ عرفها ومارسها العلماء والمفكرون الغربيون والعرب والمسلمون على النصوص التي أنجزت من طرف الفلاسفة اليونانيون ، بصفة خاصة.

- يقصد بعملية التعليق علي النصوص القانونية تلك العملية العلمية التي يرمي من وراءها الباحث أو القانوني أو الفقيه أو القاضي محاولة الوقوف علي معني النص و مضامينه وأبعاده المختلفة من أجل تقييمه ونقده وتطبيقه تطبيقا سليما.

- بوجه عام، تندرج عملية التعليق على نصوص قانونية، ضمن سلسلة النشاطات التي يقوم بها رجال القضاء والمحامون و الفقهاء وطلبة العلوم القانونية، كونها تدخل في المقرر الد راسي للطلبة على مستوى الليسانس وحتى لطلبة الكفاءة المهنية في الحقوق، أي بالنسبة للطلبة المرشحين في التكوين للالتحاق بمهنة المحاماة.

يحتاج التعليق على نص قانوني، سواء كان عبارة عن نص مادة قانونية أو نصا فقهيا يتناول موضوع معين، كغيره من النشاطات البيداغوجية الأخرى، كالتعليق على الحكم أو القرار القضائي والاستشارة القانونية، إلى ضوابط وقواعد تبين كيفية التعامل معه، وإن كانت هذه القواعد العلمية والفنية، التي تحكم النشاطات السابقة الذكر متشابهة أحيانا فيما بينها، ومختلفة في بعض جزئياتها، أحيانا أخرى.

فالتعليق على النص القانوني إذن، يمر عبر عدة مراحل وهي:

المرحلة التحضيرية(أولا)ثم المرحلة التحريرية(ثانيا)

أولا :المرحلة التحضيرية

هي عبارة عن تمهيد للمرحلة التحريرية، بحيث يقوم فيها الطالب أو القارئ بإخضاع وفحص النص للتحليل الشكلي، ثم للتحليل الموضوعي

1. **التحليل الشكلي للنص القانوني** :

- ✓ التحليل الشكلي للنص، هي الخطوة الأولى التي يواجه بها الطالب أو الباحث النص محل التعليق بطريقة مباشرة من الناحية الشكلية دون سواها .
- ✓ ومعنى هذا أن الطالب يكتفي بالتحليل الشكلي للنص دون الغوص في التفاصيل والجزئيات.
- ✓ التحليل الشكلي للنص، يقتضي من الطالب أن يركز اهتمامه كله على المظاهر الشكلية، وهي متعددة ومختلفة، مثل تحديد طبيعة النص، هل هو نص تشريعي أم فقهي.

ومصدره، أي موقع النص من المصدر المأخوذ منه، وكذلك تحديد مصدره المادي، أي ذكر المصدر الذي تأثر به المشرع الجزائري، كالتشريع الفرنسي والمصري على سبيل المثال...الخ.

2. التحليل الموضوعي للنص القانوني:

بصفة عامة، يتمثل التحليل الموضوعي للنص، في دراسته من حيث محتوى المعلومات والأفكار التي يحملها، من خلال القراءة المتدرجة:

- ✓ أي بدءا من القراءة البسيطة والسطحية للنص
- ✓ ثم القراءة المركزة والمتروية له
- ✓ وتقسيمه إلى فقرات حسب التسلسل المنطقي
- ✓ وترتيبها حسب أهميتها، ثم استنتاج أفكاره الرئيسية وفرزها عن بعضها البعض.

ويستحسن قبل البدء في تحليل مضمون النص أن يستعين الطالب بالقاموس القانوني لشرح بعض المفردات والمصطلحات القانونية، التي تسمح له بالفهم الجيد له وتفادي الخلط واللبس والتعقيد الموجود في بعض مفرداته، وتحديد المسألة القانونية المطروحة في النص، تمهيدا لبناء الخطة الملائمة لدراستها ومناقشتها لاحقا.

ثانيا :المرحلة التحريرية

تتمثل المرحلة التحريرية، بوجه عام، في رسم خطة مناسبة للنص موضوع التعليق،
وهي تتمثل عادة في: الخطة-المناقشة-الخاتمة

الخطة:

- مبدئيا، لا توجد خطة نموذجية قابلة للتعميم في التعليق على النصوص القانونية بطريقة متشابهة أو موحدة، كل ما في الأمر، أن كل موضوع يخضع لخطة معينة تفرضها طبيعة وتعقيدات ونوعية الأفكار والمسائل القانونية التي يثيرها النص محل التعليق.
- في هذا الإطار، على الطالب أن يحرص أثناء وضعه للخطة على بعض الضوابط ومحددات النص محل التعليق نفسه، مثل تحديد طبيعة المسألة القانونية الأساسية، وترك المسائل الأخرى الهامشية التي لم يكن لها تأثير على مجرى جوهر النص.
- بعدما يتم مناقشة جميع المسائل القانونية المحتملة في النص، ينبغي على الطالب الانتقال إلى تصور الخطة المناسبة لمعالجة المسألة القانونية المطروحة، وهذا من خلال وضع هيكل، يتم فيه تقسيم الموضوع في شكل مباحث تكون منسجمة ومتناغمة تماما مع طبيعة المسألة القانونية محل التعليق.

- من جهة أخرى، يجب على الطالب أن يعرف بأن هيكل الخطة عادة ما يتم بناؤه من فكرتين أساسيتين، بحيث يسمح هذا الهيكل للطالب بتقسيم الموضوع إلى مبحثين، يخصص الفكرة الأولى في المبحث الأول، والفكرة الثانية للمبحث الثاني، مع ضرورة تبريره للخطة التي أختارها والدفاع عنها بطريقة بيداغوجية وعلمية.
- ويشترط على الطالب في هذه الحالة أن يراعي العديد من المسائل أهمها:

❖ أن تكون الخطة متوازنة ومتسلسلة في شكلها ومضمونها.
❖ أن تجيب الخطة على جميع عناصر الموضوع المدروس.
❖ أن تكون الخطة تتناغم مع موضوع النص.
❖ الابتعاد عن التكرار وحشو للأفكار.

وهكذا، فإن الطرح المنطقي والمنتظم للأفكار وتسلسلها وترتيبها، هي التي تمكن الطالب في النهاية من التعرف والسيطرة على الموضوع وتسمح له بتحليل ومناقشة المسألة القانونية المعنية بالدراسة.

المناقشة:

عموما، تمر مناقشة المسألة القانونية كما يراها بعض المختصين في المنهجية، عبر ثلاث خطوات أساسية، تتمثل في المقدمة، ثم صلب موضوع وخاتمة

1. المقدمة :

تتكون المقدمة عادة من تقديم للموضوع أو المسألة القانونية محل التعليق، ثم ذكر أهميتها، وأخيرا التصريح بالمسائل القانونية المطلوب معالجتها أو مناقشتها، وهذا وفقا لترتيب منهجي منسق ومنتظم.

2. صلب الموضوع:

يتناول الطالب في هذه المرحلة دراسة وتحليل ومناقشة المسألة القانونية التي يثيرها النص محل التعليق، وهذا من خلال التقسيم المبدئي للخطة المقترحة لمعالجة الموضوع، التي ينبغي إبرازها وتجسيدها بصورة منتظمة في شكل مباحث ومطالب وفروع ... الخ، أين يتم فيها عرض ومناقشة النص القانوني موضوع الدراسة كما يجب على الطالب في كل الأحوال، وهو بصدد مناقشة المسألة القانونية، أن يلتزم بالأفكار التي يثيرها النص وتطبيق المنهج التحليلي النقدي للنص وابراز موقفه الشخصي منه مع التبرير.

3. الخاتمة :

هي عبارة عن خلاصة الدراسة التي قام بها الدارس في تعليقه على النص القانوني، بحيث ينهي فيها الباحث عمله ب:

✓ بإعادة التذكير بموضوع النص محل التعليق بصفة مختصرة
✓ وعرض النتائج التي توصل إليها
✓ تحديد موقفه لما توصل إليه المشرع أو الفقيه أوالكاتب، إما بالموافقة أو بالرأي المخالف
✓ تقييم ونقد النص
✓ واقتراح البديل مع التبرير القانوني والمنطقي.